مجلة العلوم التجارية
ISSN : 1112-3818 /EISSN : 2602-5396
المجلد24، العدد02 ديسمبر 2025،
ص ص 287- 306

أثر تبني المراجعة الداخلية كآلية للحد من الفساد المالي والإداري في الإدارات العمومية

THE EFFECT OF ADOPTING THE INTERNAL AUDIT AS A MECHANISM TO REDUCE FINANCIAL AND ADMINISTRATIVE CORRUPTION IN PUBLIC ADMINISTRATIONS

شهرزاد بودربالة *
مخبر التمويل، مالية المؤسسة ومالية الأسواق، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة (الجزائر)
البريد الإلكتروني: Bouderbala.chahra@gmail.com

محمد زرقون
مخبر التطبيقات الكمية في العلوم الاقتصادية والمالية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة (الجزائر)
البريد الإلكتروني: Zergounemed@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2020/02/03	تاريخ القبول: 2024/11/15	تاريخ النشر: 2025/12/26

Abstract :

This study aims to know the impact of adopting internal audit as a support mechanism for Algerian public administrations in confronting various financial and administrative corruption practices through the role that the internal auditor can play in embodying this function. To achieve the study objective, the descriptive approach was used to describe the phenomenon under study. The case study approach was also used, where a questionnaire consisting of 21 statements was distributed to a random sample of workers in the Education Directorate in Laghouat (economists), which amounted to 60 individuals. The analysis was done using the SPSS23 program to display and analyze the results. The study concluded that there are no significant differences between the opinions of the surveyed group between the role of internal audit and reducing corruption in the public sector. Based on the results reached, the researchers recommend the need to seriously consider establishing internal audit departments in various public administrations, and to work on media awareness of the risks of financial and administrative corruption.

Keywords: Public Administrations, Internal Audit, Financial Corruption, Administrative Corruption.

* المؤلف المرسل

JEL Classification Codes: M13; M42.

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أثر تبني المراجعة الداخلية كآلية داعمة للإدارات العمومية الجزائرية في مواجهة مختلف ممارسات الفساد المالي والإداري من خلال الدور الذي يمكن أن يلعبه المراجع الداخلي في تجسيد هاته الوظيفة، ولتحقيق هدف الدراسة تم توظيف المنهج الوصفي لوصف الظاهرة محل الدراسة، كما تم استخدام منهج دراسة الحالة، حيث تم توزيع استبانة تتكون من 21 عبارة وعلى عينة عشوائية من عمال مديرية التربية بالأغواط (المقتصدين)، والتي بلغت 60 فرد، وقد تم التحليل باستخدام برنامج SPSS23 لعرض وتحليل النتائج.

وقد توصلت الدراسة إلى أنه لا يوجد فروق ذات دلالة بين أراء الفئة المستقصى منهم بين دور المراجعة الداخلية والحد من الفساد في القطاع العمومي، وبناء على النتائج المتوصل إليها يوصي الباحثان بضرورة التفكير الجدي في إنشاء أقسام للمراجعة الداخلية في مختلف الإدارات العمومية، والعمل على التوعية الإعلامية بمخاطر الفساد المالي والإداري.

الكلمات المفتاحية: إدارات عمومية، مراجعة داخلية،فساد مالي،فساد إداري.

1- مقدمة:

إن إدارة مؤسسات القطاع العام بفعالية وكفاءة أصبحت مسألة تثير اهتمام الباحثين لخصوصية هذا القطاع واعتماده على التمويل الحكومي، حيث أصبحت هذه المؤسسات أكثر عرضة للمساءلة عن أدائها وبالتالي فمن المتوقع أن تعمل بكفاءة وفعالية، نظرا للمسؤوليات التي تقع على عاتقها، وخاصة في الآونة الأخيرة ، وأصبحت عملية السيطرة عليه من الأمور الصعبة لانتشار معتقدات عند أفراد المجتمع ، لأنه من حقهم كل هذا وغيره من السلوكيات التي أصبحت تسيطر على الموظفين بهذا القطاع وقلة الوعي وتدهور الأخلاقيات وغياب الرادع القانوني والعقاب لهؤلاء المفسدين، يستوجب النظر والبحث عن سبل لمكافحة هذه السلوكيات وعمليات الفساد في الإدارات العمومية، ولن يتأتى ذلك إلا بوجود قاعدة مؤسساتية قوية قادرة ومستقلة تتمتع بالقدرة على التصدي لمختلف الظواهر المتفشية في الإدارات العمومية؛ تتمتع بهيكل تنظيمي ونظام للرقابة يسمح لها باكتشاف الأخطاء وتحديد مواطن الضعف وتصحيحها مباشرة.

ومما سبق أصبح لزاما على الإدارات العمومية تبني فكر تنظيمي يسمح لها بالتطور مع مراعاة خصوصيتها باعتبار ملكيتها تعود للدولة والهدف منها غير ربحي، ومن أجل حماية ممتلكاتها والحفاظ على أصولها جاءت الضرورة الملحة لتبني وظيفة تسمح لها بفحص وتقييم كفاءة وفعالية أنشطتها، لذلك يمكن أن تلعب وظيفة المراجعة الداخلية دورا حيويا في عملية المساءلة والحكم على

مؤسسات القطاع العام من خلال تقييماتها فيما يخص فعالية الضوابط التنظيمية الرئيسية واعتبارها آلية من آليات الرقابة الداخلية.

1-1. إشكالية الدراسة: شهدت الآونة الأخيرة أهمية متزايدة للمؤسسات الإدارية العمومية والخاصة والمؤسسات غير الربحية لتبني وظيفة المراجعة الداخلية نظرا للدور الذي تلعبه هذه الوظيفة في تزويد إدارة المؤسسة بالمعلومات الأساسية اللازمة لتنظيم أكثر كفاءة وملائمة وعلاوة على ذلك عادة ما تشجع هذه الوظيفة على الإدارة الرشيدة في القطاعات العامة من خلال تقديم تقييم موضوعي لها إذا كانت الموارد العامة استخدمت بشكل كافي من أجل تحقيق نتائج إيجابية.

ومنه يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما مدى أهمية وظيفة المراجعة الداخلية في الحد من الفساد الإداري والمالي في الإدارات العمومية؟

ومنه يمكن صياغة الإشكاليات الفرعية التالية:

1) ما هي أشكال الفساد المنتشرة في بعض الإدارات العمومية؟

2) ما هي أسباب ودوافع انتشار الفساد في بعض الإدارات العمومية؟

3) ما هو الأثر المتوقع من إنشاء قسم للمراجعة الداخلية للحد من الفساد ؟

1-2. فرضيات الدراسة: على ضوء مشكلة الدراسة الرئيسية والأسئلة الفرعية تم صياغة الفرضيات التالية:

- لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين أراء الفئة المستقصي منهم حول أشكال الفساد المنتشرة في القطاع العمومي؛
- لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين أراء الفئة المستقصي منهم حول دوافع انتشار الفساد في القطاع العمومي؛
- لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين أراء الفئة المستقصي منهم بين دور المراجعة الداخلية والحد من الفساد في القطاع العمومي.

1-3. أهمية الدراسة: تأتي أهمية الدراسة من الدور الذي يمكن أن تلعبه وظيفة المراجعة الداخلية في الإدارات العمومية وقدرتها على التصدي لظاهرة الفساد المالي والإداري، من خلال الدور الذي يمكن أن يلعبه المراجع الداخلي في الحد من عملية الفساد.

1-4. أهداف الدراسة: يهدف الباحثان من خلال هذه الدراسة الى معرفة أسباب الفساد المالي والإداري، وأثر تبني المراجعة الداخلية في الكشف عنها، والعمل على الحد منها في

الإدارات العمومية الجزائرية، وتم التركيز على هذه الألية كونها غير متبناة من طرف الإدارات العمومية ، ولذا جاءت هذه الدراسة لمعرفة الفائدة المرجوة من تطبيقها.

1-5. منهج وأدوات الدراسة: من أجل تحقيق أهداف الدراسة تم تقسيم هاته الدراسة إلى محورين، أولهما نظري اعتمدنا فيه على المنهج الوصفي لأنه المناسب لطبيعة الموضوع ووصف متغيرات الدراسة، أما المحور الثاني فتم الاعتماد فيه على المنهج التحليلي، ولتحقيق هدف الدراسة من خلال تحليل المعلومات المتحصل عليها من الإستبانة الموزعة على عينة من 60 مفردة ، تم الإستعانة ببرنامج SPSS لحساب وعدة أساليب إحصائية أهمها المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمعالجة الإحصائية للبيانات.

1-6. الدراسات السابقة:

- دراسة باعجاجه،2012: بعنوان "تفعيل دور المراجعة الداخلية في الأجهزة الحكومية: دراسة ميدانية بالمملكة العربية السعودية"(باعجاجة، 2012)

هدفت الدراسة إلى بحث تفعيل دور المراجعة الداخلية من خلال التحقق من إنشاء وحدات المراجعة الداخلية في الأجهزة الحكومية والتعرف على المشاكل التي تواجه موظفي وحدة المراجعة الداخلية عند قيامهم بمهامهم،تضمنت الدراسة استبانة تم توزيعها على المراجعين الداخليين بالوزارات والمصالح الحكومية في مدينة الرياض السعودية،وخلصت الدراسة إلى أن بعض مواد لائحة وحدات المراجعة الداخلية تحتاج إلى تعديل لتتماشى مع متطلبات الوزارات والمصالح الحكومية والإمكانيات المتاحة لها، كما توصلت إلى عدد من المعوقات التي تقف حائلا أمام تفعيل دور المراجعة الداخلية في الوزارات والمصالح الحكومية.

- دراسة دراوسي والهادي2012: بعنوان "فعالية وأداء المراجعة الداخلية في ظل حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري"(دراوسي، 2012)

هدفت الدراسة إلى بحث مدى فعالية وأداء المراجعة الداخلية في ظل حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، وتناولت الدراسة تطور المراجعة الداخلية في ظل حوكمة الشركات ودور لجان المراجعة في المراجعة الداخلية ثم دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر ومحاربة الفساد وكذلك مواجهة الفساد الإداري والمالي من خلال تطبيق مفهوم الحوكمة،انتهت الدراسة إلى أن دور المراجعة الداخلية في بيئة الأعمال الحديثة يتمثل في إدارة المخاطر بفعالية وتقديم التحسينات في مجال إدارة المخاطر،كما تقوم بزيادة المصداقية والعدالة وتحسين سلوك الموظفين،من ثم التقليل من مخاطر الفساد الإداري والمالي وذلك من خلال زيادة القدرة على المساءلة.

- دراسةMonisola 2013: (Monisola & o, 2013)بعنوان

« Effect of internal audit on prevention of frauds, Errors andirreglarities in corporate organization »

هدفت هذه الدراسة إلى بحث دور المراجعة الداخلية في السيطرة على الأخطاء والمخالفات والغش في المؤسسات التجارية،حيث ناقشت الدراسة الأنواع المختلفة للأخطاء والمخالفات وأشكال الغش بالإضافة إلى مشاكل المراجعين الداخليين ،وقد استخدمت الدراسة الاستبيان لجمع البيانات من المستجوبين حيث تم توزيع الاستبيان على 150 مؤسسة في جنوب غرب نيجيريا،وقد كشفت نتائج الدراسة على أن وجود قسم للمراجعة الداخلية بالمؤسسات يعتبر أداة جيدة للسيطرة على الأخطاء والمخالفات والغش بتلك المؤسسات.

– دراسة غنيم،محمود رجب يس غنيم 2016 بعنوان "محددات جودة أنشطة المراجعة الداخلية ودورها في مواجهة الفساد المالي: دراسة ميدانية في البيئة السعودية "(غنيم، 2016).

هدفت الدراسة إلى معرفة العوامل المحددة لجودة أنشطة المراجعة الداخلية والتي تعتبر داعمة لدورها الجديد وأثرها على تحسين جودة أنشطة المراجعة الداخلية،الأمر الذي ينعكس على الحد من الممارسات غير الأخلاقية، ومواجهة الفساد المالي والإداري في بيئة الأعمال السعودية،وقد كشفت الدراسة من خلال استخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية المتنوعة وتدعيم الفروض النظرية الواردة في الدراسة، باستقصاء موجه إلى المراجعين الداخليين وأعضاء لجان المراجعة ومراقبي الحسابات القانونيين بالبنوك والشركات السعودية، وقد توصلت الدراسة أن جودة أنشطة المراجعة تمثل ركنا هاما وجوهريا من أركان منظومة مواجهة الفساد المالي، كما أكدت الدراسة أن أكثر العناصر تأثيرا في جودة المراجعة الداخلية كانت جودة أداء تنفيذ عمل المراجع الداخلي ومقدرته المهنية،وقد أوصت الدراسة بضرورة وضع ضوابط وآليات لاختيار المراجعين الداخلين في الشركات والبنوك بالمملكة العربية السعودية، كما يجب أن يكون هناك نظام يتضمن نظام التدريب وتنمية القدرات الفنية والسلوكية والمحاسبية للمراجعين الداخليين للقيام بمهامهم على أكمل وجه .

تتميز هذه عن الدراسات السابقة في كونها تسلط الضوء على أهمية تبني وظيفة المراجعة الداخلية ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري في الإدارات العمومية الجزائرية

وقد أظهرت الدراسات السابقة أهمية المراجعة الداخلية في الحد من الفساد المالي والإداري داخل الوحدات الحكومية، وهذا ما يحفز الباحثان في تناول المراجعة الداخلية داخل المؤسسات الحكومية الجزائرية خاصة نجاح المراجعة الداخلية في الحد من الفساد في بيئات مشابهة للبيئة الجزائرية.

1-7. الإطار النظري للدراسة:

1-7-1. الفساد المالي والإداري:

يعد الفساد المالي والإداري من أهم أنواع الفساد وأخطرها والذي يشكل بوجوده أبعادا خطيرة تهدد المجتمع بأشكاله المختلفة، وقد ارتبط هذا النوع من الفساد بالوظيفة العامة والموظف العمومي(عنبر، 2018، صفحة 465).

1-7-1-1. تعريف وأنواع الفساد:

تعريف الفساد: وردت العديد من التعاريف لمفهوم الفساد والتي تنوعت باختلاف وجهات النظر التي تناولت الفساد، حيث عرف على أنه " استخدام غير مشروع وغير مبرر للسلطة أو القوة ابتغاء المصلحة، سواء كانت شخصية أو عائلية أو ما يشابهها وذلك لدوافع سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية يقوم بها فرد أو أفراد مؤسسة أو الدولة، يترتب عليها إحداث أثار وخسائر مادية ومعنوية،تصيب الأشخاص والممتلكات (العامة والخاصة)"(عبد العال، صفحة 379).

أنواع الفساد: تعددت الآراء حول تصنيف الفساد، فقد صنفه البعض من زاوية معينة إلى فساد كبير وفساد صغير، والبعض الآخر الى فساد مالي وفساد إداري الخ من التصنيفات التي تكون حسب الغرض من إستخدامها، إلا أنه في هدا المقال يتم التركيز على الفساد المالي والإداري

- **الفساد الإداري:** يعرف على أنه " سلوك غير سوي ينطوي على قيام شخص باستغلال مركزه وسلطاته في مخالفة القوانين واللوائح والتعليمات لتحقيق منفعة لنفسه وذويه من الأقارب والأصدقاء على حساب المصلحة العامة كالرشوة والسرقة سواء باستخدام المال العام أو الإنفاق غير القانوني للمال العام"(الخطيب، 2008، صفحة 113).
- **الفساد المالي:** يعرف " بأنه إساءة استخدام الموارد العامة الحكومية من قبل مصالح ومنظمات الخدمة العامة"(Aghamolki, 2013, p. 622)، كما عرف بأنه"مجموعة الانحرافات المالية المخالفة للقواعد والأحكام المالية التي تسهم في سير العمل الإداري والمالي"(أحمد، 2012، صفحة 171).

1-7-1-2. أشكال الفساد: توجد أشكال متعددة للفساد داخل الإدارات العمومية نذكر منها:

- فساد موظفي القطاع العام والحكومة بكافة أشكاله كأن يتأخر الموظف المسؤول عن منح التراخيص وإنجاز المهام لفترات طويلة تتعطل فيها مصالح المواطنين فيضطر المواطن إلى دفع رشوة لكي تتم مصلحته وإجراءاته؛
- انتشار المحسوبية وتعيين أقارب ومعارف كبار الموظفين والمسؤولين في الوظائف الهامة والمميزة؛

- قضايا الابتزاز مثل الرشاوي التي يدفعها المستثمرين حتى يتم الموافقة على طلبات الاستثمار؛
- الفساد في تقدير قيم الأصول والأراضي المعدة للاستثمار سواء للمستثمرين المحليين أو الأجانب وفقا لمن يدفع الهدايا والرشاوي؛
- الفساد الناتج عن التلاعب بالدعم الذي تقرره الدولة لصالح محدودي الدخل،وقد يحرم أصحاب الحق من الدعم وتباع السلع المدعومة في السوق بسعر أغلى لغير مستحقيها؛
- الفساد الناتج عن كثرة تغيير القوانين وتعددها يؤدي لوجود ثغرات كثيرة يستغلها بعض الموظفين أو المسؤولين لتحقيق مكاسب في صالحهم؛
- تلقي العمولات والرشاوي عن الصفقات والمقاولات الحكومية والثراء من الوظيفة العامة؛
- الهدر في استعمال الموارد الحكومية.

1-7-1-3. دوافع وأسباب الفساد المالي والإداري في الإدارات العمومية: إن الممارسات الفاسدة بأشكالها المختلفة التي تتواجد في الإدارات العمومية ترجع إلى عدة أسباب من أهمها(صفوت، 2005، صفحة 190.191) :

- قصور في نظم المسائلة أو المحاسبة في الإدارات العمومية،ونتيجة لهذا السبب أصبح يوجد اعتقاد سائد بأن الخدمة العامة قد فقدت توجهها وان العديد من الإدارات داخل القطاع العمومي أصبحت فاسدة وأن العديد من تعاملاتها مع القطاع الخاص أصبحت هي الأخرى فاسدة، ونتيجة لهذا السبب أيضا أصبح الجمهور أو العامة ينظرون إلى الموظفين الحكوميين؛
- نقص الشفافية في المعلومات وسريتها والتكتم عليها في الإدارات العمومية حيث يساهم غياب الشفافية أو افتقادها في مساعدة المفسدين على التخفي والتستر على ممارستهم الفاسدة وتمريرها؛
- قصور نظم الرقابة الداخلية ونظم المحاسبة والإدارة المالية في الإدارات العمومية،حيث يؤدي القصور في هذه النظم إلى تهيئة الفرصة أمام الموظفين والمسؤولين الحكوميين لارتكاب الممارسات الفاسدة؛
- الحالة الاقتصادية تمثل هي الأخرى إحدى العوامل التي تساهم في زيادة الممارسات الفاسدة في الإدارات العمومية،فالفقر يقع عليه اللوم الكبير في زيادة الفساد فالفرد يجب أن يعيش لهذا يفعل أي شيء من أجل تأمين وجود الطعام ؛
- سبب آخر من أسباب الفساد تم تصنيفه وهذا السبب يتمثل في أن بعض الأفراد يرغبون في حياة أعلى من مستوى حياتهم العادية لهذا يقوم الأفراد بقبول المزايا والهدايا؛

وهناك مجموعة أخرى من الأسباب التي قد تمثل دوافع لارتكاب الفساد في الإدارات العمومية تتمثل في:(صفوت، 2005، صفحة 192.193)

- تدني مستوى الأجور في الإدارات العمومية؛
- تدني وضعف الوازع الديني والأخلاقي وقلة الوعي وتدهور القيم الاجتماعية الأمر الذي أدى إلى وجود بيئة حاضنة ومشجعة للفساد؛
- غياب القدوة في الإدارات العمومية، حيث أن فساد الموظف الكبير يؤدي إلى فساد الموظف الصغير؛
- التساهل مع بعض الفاسدين والتستر عليهم والتغاضي عن انحرافاتهم وممارساتهم الفاسدة؛
- بطء إجراءات التقاضي في حالة اكتشاف الممارسات الفاسدة، وعدم وجود العقوبات الرادعة؛
- السلطات المطلقة والواسعة الممنوحة لبعض المسؤولين في الإدارات العمومية والتي قد تؤدي إلى فساد مطلق حيث أن السلطة المطلقة غالبا ما تكون مفسد؛
- قصور دور وسائل الإعلام في كشف وفضح الممارسات الفاسدة التي تحدث في الإدارات العمومية.

1-7-1-4. أثار الفساد المالي والإداري: للفساد المالي والإداري تكلفته، وخاصة في الإدارات العمومية والقطاع العام، حيث يتم الحصول على مكاسب مالية وامتيازات أخرى على حساب المجتمع، وبصفة عامة يمكن لمس بعض أثار الفساد ومنها: (الوائلي، 2006، صفحة 04)

- يرتبط الفساد بتردي حالة توزيع الدخل والثروة، من خلال استغلال أصحاب النفوذ لمواقعهم المميزة في المجتمع وفي النظام السياسي، مما يتيح لهم الاستئثار بالجانب الأكبر من المنافع الاقتصادية التي يقدمها النظام ؛
- يساهم الفساد في تدني كفاءة الاستثمار العام وإضعاف مستوى الجودة في البنية التحتية العامة، وذلك بسبب الرشاوى التي تحد من الموارد المخصصة للاستثمار وتسيء توجيهها أو تزيد من تكلفتها؛
- للفساد اثر مباشر في حجم ونوعية موارد الاستثمار الأجنبي لما تنطوي عليه هذه الاستثمارات من إمكانات نقل المهارات والتكنولوجيا، حيث أن الفساد يضعف هذه التدفقات الاستثمارية ويعطلها، وبالتالي يسهم في تدني حجم الضرائب ومن ثم تراجع مؤشرات التنمية البشرية خاصة فيما يتعلق بمؤشرات التعليم والصحة .

1-7-2. المراجعة الداخلية في الإدارات العمومية:

1-7-2-1. تعريف المراجعة الداخلية: تعرف المراجعة الداخلية على أنها" نشاط مستقل وموضوعي، يقدم تأكيدات وخدمات استشارية بهدف إضافة قيمة للمؤسسة وتحسين عملياتها، ويساعد هذا النشاط في تحقيق أهداف المؤسسة من خلال إتباع أسلوب منهجي منظم لتقييم وتحسين فاعلية عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة"، وتعرف أيضا بأنها عملية منظمة ومنهجية تستهدف تجميع الأدلة والقرائن الكافية والمقنعة بطريقة موضوعية بواسطة شخص مؤهل ومستقل وإبداء الرأي الفني المحايد عن مدى تمثيل وتطابق المعلومات الواردة بالقوائم المالية الختامية للمؤسسة مع الواقع بدرجة معقولة في ضوء المعايير المحددة وتبليغ هذا الرأي للأطراف المستخدمة لهذه القوائم لمساعدتهم في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية (ناصر، 2018، صفحة 493.494)، كما تعرف على انها" عملية فحص وتقويم الأنشطة المختلفة للمؤسسة من قبل جهة داخلية مستقلة لغرض مساعدة الإدارة في القيام بمسؤولياتها وتحقيق أهدافها بكفاءة وفاعلية وتعد إحدى وسائل الرقابة الداخلية الفعالة من خلال مجموعة من الضوابط والإجراءات لضمان دقة البيانات المحاسبية والإحصائية والتأكد من حماية موجودات وأموال المؤسسة والتحقق من إتباع موظفيها السياسات والخطط والإجراءات الإدارية المرسومة لهم وذلك عن طريق التحليل والتقييم والتوصيات وإيصال النتائج إلى المستفيدين بشكل حيادي"(غزوان، 2017، صفحة 94).

1-7-2-2. أهمية ومقومات المراجعة الداخلية: تعتبر المراجعة الداخلية عنصرا هاما من عناصر الرقابة الداخلية وهي عبارة عن نشاط مستقل يقوم به جهاز متخصص داخل المؤسسة لتقديم ضمان للإدارة حول المراجعة الداخلية من خلال إجراءاتها وسياساتها المستقلة ومدى كفاءة الأداء وعلى هذا الأساس يمكن تحديد أهداف المراجعة الداخلية كما يلي(محمد، 2009، صفحة 08):

- اكتشاف ما يوجد بالدفاتر من أخطاء أو تزوير؛
- تقليل فرص ارتكاب الأخطاء أو التزوير عن طريق تدعيم أنظمة الرقابة الداخلية؛
- اعتماد الإدارة على الحسابات التي تمت مراجعتها وتقرير ورسم سياسة الإدارة الحاضرة والمستقبلية؛
- حماية ممتلكات المؤسسة من خلال سعي المراجع الداخلي إلى حماية مصالح المؤسسة وممتلكاتها؛
- البناء والإصلاح من خلال المساعدات التي يقدمها المراجع الداخلي للإدارة في شكل توصيات لإجراء التعديل اللازم؛

- تحسين كفاءة الأداء ويتم ذلك عن طريق رفع المراجع الداخلي للتوصيات والتقارير لتحسين الأداء عن طريق تدريب الأفراد الأقل كفاءة.

لذلك تعتبر وظيفة المراجعة الداخلية في الإدارات العمومية من الوظائف المهمة التي تساعد في فحص وتقييم الأنشطة المالية، وتقوم بتزويد الإدارة بالمعلومات اللازمة للمساعدة في تحقيق الضبط والحماية للأصول والعمليات التي تقع تحت مسؤولياتها.(الرواق، 2015، صفحة 218)

تظهر أهمية المراجعة الداخلية من خلال الخدمات التي تقدمها للإدارة وهي كما يلي(ميرفت، 2012، صفحة 47.46):

- **خدمات وقائية**:حيث تقوم وظيفة المراجعة الداخلية بالتأكد من وجود الحماية الكافية للأصول، وحماية السياسات الإدارية من الانحراف عند التطبيق الفعلي لها؛
- **خدمات تقويمية**:حيث تعمل هذه الوظيفة على قياس وتقييم فاعلية نظم الرقابة وإجراءاتها في المؤسسة ومدى الالتزام بالسياسات الإدارية الموضوعة؛
- **خدمات إنشائية**: حيث تقوم هذه الوظيفة باقتراح التحسينات اللازمة على الأنظمة الموضوعة داخل المؤسسة،وتطمئن الإدارة على سلامة ودقة المعلومات المقدمة لها.

1-7-2-3. أهداف المراجعة الداخلية الحكومية: تختلف نطاق المراجعة الداخلية في القطاع الحكومي عن القطاع الخاص، حيث تسعي المراجعة الداخلية في الإدارات العمومية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي ترتكز أساساً على المحافظة على المال العام، ويمكن توضيح الأهداف من خلال ما يلي(عفت، 2013، صفحة 202):

- التحقق من أن الموارد العامة قد حصلت عليها الوحدة الحكومية وفقاً للأنظمة واللوائح، مع الكشف عن آية إختلافات أو انحرافات.
- التحقق من أن الإنفاق يتم وفقاً لما هو محدد له، وفقاً للأنظمة والتعليمات المالية، مع التأكد من كفاءة استخدام الأموال العامة دون مخالفات أو إسراف.
- التأكد من سير العمل داخل الوحدات الحكومية، ومتابعة وتنفيذ الخطط الموضوعة، وتقييم الأداء للتأكد من أن التنفيذ يسير وفقاً للسياسات الموضوعة؛
- الكشف عن أي قصور أو انحرافات في الأداء، مع معرفة الأسباب، واقتراح الحلول ووسائل العلاج لتحسين الأداء مستقبلاً؛
- التأكد من سلامة التعليمات المالية والنظم واللوائح والتحقق من مدى كفاءتها وملاءمتها مع تحديد نقاط الضعف فيها، واقتراح وسائل العلاج التي تضمن إحكام الرقابة على المال العام.

1-7-2-4. متطلبات نجاح المراجعة الداخلية: لضمان نجاح وظيفة المراجعة يجب توفر عشر متطلبات هي الأساس لأداء مرتفع لوظيفة المراجعة الداخلية (البيلي، 2014، صفحة 54):

- تحقيق مكانة إستراتيجية كافية للمراجعة الداخلية في المؤسسة؛
- تطوير وتحديث خطة إستراتيجية منتظمة تتماشى مع الأهداف الرئيسية على مستوى المؤسسة وتوقعات أصحاب المصلحة؛
- التواصل مع أصحاب المصلحة الرئيسيين بشكل متكرر بشأن احتياجاتهم، والتوقعات والرضى عن المراجعة الداخلية؛
- موائمة استراتيجيات الموارد البشرية مع احتياجات المؤسسة وأصحاب المصلحة؛
- تبني اقتراح أهمية المخاطرة التي تركز باستمرار على مخاطرة المؤسسة؛
- إتباع نهج متكامل لتقنية المعلومات لمراجعة الحسابات؛
- الاستفادة من التكنولوجيا لتحسين عمليات المراجعة؛
- المعرفة الإستراتيجية لفعالية المراجعة الداخلية والخبرة؛
- الالتزام لضمان الجودة والتحسين المستمر؛
- عمل رابط التدابير الرامية إلى تحقيق الأهداف الإستراتيجية.

1-7-3. أثر تبني المراجعة الداخلية في الحد من الفساد في الإدارات العمومية:

تعد المراجعة الداخلية أحد الآليات المهمة التي يمكن تبنيها في إستراتيجية الحد من الفساد المالي والإداري، إذ أن وظائف المراجعة الداخلية هي أشبه ما تكون بالخدمات الوقائية لحماية أموال المؤسسة وحماية الخطط الإدارية من الانحراف، كذلك تعد إنشائية لأنها تضمن دقة البيانات المستعملة من قبل الإدارة في توجيه السياسة العامة، لأنها تدخل التحسينات والتعديلات اللازمة، ويمكن تطوير أدلة للتعامل مع الاحتيال والفساد مصممة ومطورة بحسب معايير المراجعة الدولية، وتعد الأدلة خطوط عريضة تسهل عمل المراجع عند التعامل مع الاحتيال والفساد خلال المراجعة الاعتيادية، ولهذا فان الأدلة لا يتم تصميمها حصرا للكشف عن الاحتيال والفساد، ولكن يمكن لهذه الخطوط العامة أن ترشد عمل المراجع في الكشف عن الاحتيال والفساد ينبغي على بعضها أن يصبح جزء من عملية المراجعة الروتينية(منى كامل، 2016، صفحة 190).

فوجود قسم للمراجعة الداخلية في الإدارات العمومية، تقوم بالواجبات المطلوبة منها سواء الفحص أو التحقق، هذا في حد ذاته يدعوا إلى قيام العاملين بواجباتهم بكل دقة وعناية وبدون

تأخير، كما يدعوا إلى منع فرص ارتكاب الغش أو تقليلها إلى أدنى حد، فالعامل النفسي له أثر كبير في هذا المجال لأن الفرد الذي يعلم بأن هناك من سيراجع عمله، سوف يقوم بهذا العمل وهو حريص على ألا يقع في الخطأ، بخلاف الذي يعرف أن عمله لن يخضع للمراجعة (الخحيسي، 2013، صفحة 48)، لذلك كان لزاما توجيه نظر القطاع العام الجزائري إلى أهمية وظيفة المراجعة الداخلية ، والدور الذي يمكن أن تلعبه في رفع مستوى الأداء المالي والإداري الحكومي؛ إذ تعد العنصر الأساس في حماية الممتلكات والأموال العامة، بالإضافة إلى تبني برامج إصلاح شاملة تحظى بدعم سياسي قوي وتكتسب مضمونا استراتيجيا يقوم على تشخيص المشكلة ومعالجة أسبابها من خلال تطوير أدلة للتعامل مع الاحتيال والفساد مصممة ومطورة بحسب معايير المراجعة الدولية وإرساء المبادئ والقيم الأخلاقية للإدارة والمجتمع وتعزيزها(منى كامل، 2016، صفحة 194).

2 – الدراسة التطبيقية:

2–1. مجتمع وعينة الدراسة: يتمثل مجتمع الدراسة في عمال مصلحة المالية والأجور لمديرية التربية لولاية الأغواط، بالإضافة إلى المقتصدين بمختلف المؤسسات التربوية للولاية.

و لتحقيق غرض الدراسة تم إعداد استبيان لجمع البيانات الأولية ليتم بعد ذلك تحليل البيانات وقياس رأي أفراد العينة حول موضوع الدراسة وتم توزيع عدد (75) نسخة من الاستبيان على عمال مديرية التربية (رؤساء المصالح ، مقتصدين، عمال مصلحة الميزانية، عمال مصلحة الأجور) لولاية الأغواط، وكان المستلم منها (60) نسخة صالحة للتحليل بنسبة استرجاع بلغت (80%)، حيث أعدت الاستمارة بناء على الإطار النظري، ويتكون الاستبيان من قسمين:

- القسم الأول: يحتوي على فقرات تناولت السمات الشخصية لأفراد عينة الدراسة.
- القسم الثاني: وتشمل بيانات الدراسة الأساسية: وهي المحاور التي من خلالها يتم التعرف على متغيرات الدراسة

ويشمل هذا القسم على ثلاثة محاور:

- المحور الأول: يقيس أشكال الفساد المنتشرة في الإدارات العمومية.
- المحور الثاني: يقيس أسباب ودوافع انتشار الفساد في الإدارات العمومية.
- المحور الثالث: يقيس الأثر المتوقع من إنشاء قسم للمراجعة الداخلية للحد من الفساد في الإدارات العمومية.

اعتمد الباحثان في القسم الثاني من الاستبيان على مقياس ليكرت الخماسي، الذي يتراوح من لا أوفق بشدة إلى أوافق بشدة، ويتم تفسير قيمة المتوسط الحسابي بعد حسابه بناء على عدد

الخيارات والفئات في المقياس، وفيما يلي وصفاً لخطوات التفسير في حالة استخدام مقياس ليكرت الخماسي:

يتم حساب المدى، حيث يساوي 5-1=4

يتم حساب طول الفئة من خلال تقسيم المدى على عدد الفئات(الخيارات)، إذن 5/4= 0.80

فتكون الفئة الأولى لقيم المتوسط الحسابي هي: من 1 إلى 1+0.80، وهكذا بالنسبة لبقية قيم المتوسطات الحسابية، فيكون الجدول التالي الذي يبين طريقة تفسير قيم المتوسطات الحسابية

درجة الموفقة	الوزن النسبي	الوزن	النسبة المئوية	الدلالة الأحصائية
أوافق بشدة	5	من 01 الى 1.80	أكبر من 80%	درجة موافقة مرتفعة جدا
أوافق	4	من 1.80 الى 2.60	70-80%	درجة موافقة مرتفعة
محايد	3	من 2.60 الى 3.40	50-69%	درجة موافقة متوسطة
لا أوفق	2	من 3.40 الى 4.20	20-49%	درجة موافقة منخفضة
لا أوافق بشدة	1	من 4.20 الى 05	أقل من 20%	درجة موافقة منخفضة جدا

المصدر: إعداد الباحثان من الدراسة الميدانية

2-2. الأساليب الإحصائية المستخدمة: تمت معالجة البيانات التي تم الحصول عليها من الدراسة الميدانية إحصائيا، باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS، ومن ثم تحليلها من خلال مجموعة من الأساليب التي تناسب طبيعة البحث ومتغيرات الدراسة لتحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها.

ثبات المقياس (الاستبيان): يقصد بثبات المقياس استقراره وعدم تناقضه، أي أن المقياس يعطي بعض النتائج باحتمال متساوي لقيمة المعامل، وقد استخدم الباحثان طريقة ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبيان والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم01:معاملات ألفا كرونباخ لكل محور من محاور الاستبيان

المحاور	عدد العبارات	ألفا كرونباخ
1/أنواع الفساد المنتشرة في الإدارات العمومية	08	0.84
2/أسباب انتشار الفساد في الإدارات العمومية	07	0.81
3/دور المراجعة الداخلية في الحد من الفساد	07	0.79
إجمالي العبارات	22	

المصدر: إعداد الباحثان إنطلاقا من بيانات الدراسة الميدانية

يوضح الجدول أعلاه أن معاملات ألفا كرونباخ جميعها تقترب أو تفوق (0.80) وهذا يدل على أن الاستبيان يتمتع بدرجة عالية من الثبات الداخلي لعباراته، وبالتالي يمكن الاعتماد على الإجابات في تحقيق أهداف الدراسة وتحليل نتائجها.

2-3. عرض و مناقشة نتائج:

2-3-1. النتائج المتعلقة بتصورات المبحوثين حول اثر تبني المراجعة الداخلية كآلية للحد من الفساد المالي والإداري:

من الملحق (01) نلاحظ أن معظم أفراد عينة الدراسة حاصلين على مؤهل علمي جامعي وذلك بنسبة 100% ، كما أن نسبة كبيره تمتلك التخصص العلمي الذي يؤهلها للممارسة المهنية للمحاسبة حسب مايبينه الملحق وكذلك يمتلك أغلبية العينة الخبرة الكافية التي أكتسبت بالممارسة المهنية

2-3-1-1. معرفة أشكال الفساد المنتشرة في الإدارات العمومية:

يتضح من الملحق (02) أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات محور **أشكال الفساد المنتشرة في الإدارات العمومية للدراسة أكبر من الوسط الفرضي للدراسة، وأكبر من الوزن النسبي (60 %)** ومستوى الدلالة لجميع الفقرات اقل من (0.05) وهذه النتيجة تدل على موافقة أفراد العينة على أن هناك أشكال مختلفة للفساد منتشرة في الإدارات العمومية حيث بينت الدراسة درجة استجابة مرتفعة جدا،إذ حققت جميع العبارات متوسطا عام مقدراه (4.01) وبانحراف معياري (0.795) وأهمية نسبية (80.1%)، ويبين الجدول وجود فروق ذات دلالة إحصائية لجميع عبارات المحور

2-3-1-2. معرفة أسباب ودوافع انتشار الفساد في الإدارات العمومية:

يتضح من الملحق(03) أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات محور**أسباب ودوافع انتشار الفساد في الإدارات العمومية،** للدراسة أكبر من الوسط الفرضي للدراسة، **وأكبر من الوزن النسبي (60 %)** ومستوى الدلالة لجميع الفقرات اقل من (0.05) وهذه النتيجة تدل على موافقة أفراد العينة على ضرورة وجود قسم للمراجعة الداخلية للحد من الفساد في مجتمع الدراسة بدرجة استجابة مرتفعة جدا حيث حققت جميع العبارات متوسطا عام مقدراه (4.00) وبانحراف معياري (0.792) وأهمية نسبية (80.6 %)، ويبين الجدول وجود فروق ذات دلالة إحصائية لجميع عبارات محور أسباب ودوافع انتشار الفساد في الإدارات العمومية، حيث جاءت العبارة " **غياب دور أجهزة الرقابة الحكومية في مراقبة أداء هذه الإدارات**" في المرتبة الأولى إذ جاءت

موافقة أفراد عينة الدراسة على أن غياب دور أجهزة الرقابة الحكومية يتسبب في انتشار الفساد في الإدارات العمومية وجاءت إجابة أفراد العينة على باقي العبارات بين مرتفعة جدا ومرتفعة.

2-3-1-3. الأثر المتوقع من إنشاء قسم المراجعة الداخلية في الإدارات العمومية:

يتضح من الجدول (04) أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات محوروجود قسم للمراجعة الداخلية داخل الإدارة العمومية للدراسة أكبر من الوسط الفرضي للدراسة، وأكبر من الوزن النسبي (60 %) ومستوى الدلالة لجميع الفقرات اقل من (0.05) وهذه النتيجة تدل على موافقة أفراد العينة على ضرورة وجود قسم للمراجعة الداخلية للحد من الفساد في مجتمع الدراسة بدرجة استجابة مرتفعة جدا حيث حققت جميع العبارات متوسطا عام مقدراه (4.03) وبانحراف معياري (0.824) وأهمية نسبية (80.6 %)، ويبين الجدول وجود فروق ذات دلالة إحصائية لجميع عبارات هذا المحور، حيث جاءت العبارة "حماية الممتلكات والمال العام من السرقة والاختلاس وسوء الاستخدام" في المرتبة الأولى إذ وافق أفراد العينة بنسبة مرتفعة على أن إضافة وظيفة المراجعة سوف تؤدي حتما إلى حماية الممتلكات من السرقة والاختلاس، تليها عبارة" التقليل من الأخطاء ومنع الغش وممارسات الفساد التي قد تحدث" في المرتبة الثانية حيث كانت موافقة أفراد العينة مرتفعة جدا ، وقد جاءت موافقة أفراد العينة على باقي العبارات بين مرتفعة جدا ومرتفعة.

2-3-2. نتائج إختبار الفرضيات:

الملاحظ من خلال نتائج الدراسة التطبيقية و الممثلة في إستمارة إستبيان والتي هدفت إلى معرفة اثر تبني المراجعة الداخلية كآلية للحد من الفساد المالي والإداري في الإدارات العمومية والموجهة إلى عينة الدراسة المتمثلة في عمال مصلحة المالية والأجور لمديرية التربية لولاية الأغواط، خلصت الدراسة إلى ما يلي:

- ✓ لا يوجد فروق ذات دلالة بين أراء الفئة المستقصى منهم حول أشكال الفساد المنتشرة في القطاع العمومي؛
- ✓ لا يوجد فروق ذات دلالة بين أراء الفئة المستقصى منهم حول دوافع انتشار الفساد في القطاع العمومي؛
- ✓ لا يوجد فروق ذات دلالة بين أراء الفئة المستقصى منهم بين دور المراجعة الداخلية والحد من الفساد في القطاع العمومي.

3 – الخلاصة:

وعلى هذا الأساس خلصت الدراسة ونتائجها إلى أن المراجعة الداخلية تهدف إلى مساعدة إدارة المؤسسة على إدارة أعمالها بكفاءة وفعالية، من خلال أهدافها الأساسية المتمثلة في حماية الأصول من السرقة والاختلاس، بالإضافة إلى تقييم نظام الرقابة الداخلية، لذلك فإن تبني هذه الوظيفة في الإدارات العمومية سوف يكون له دور كبير في تفعيل الرقابة وإحكام السيطرة على كافة الممارسات، مما يساعد في الحد من الفساد، فبالرغم من أهمية هذه الوظيفة كونها أحد الأنشطة الإدارية، إلا أنها لا تهتم إلا بالجانب المالي، وعلى ضوء ما سبق فإن المراجعة الداخلية تعتبر صمام الأمان للتصدي للممارسات الفاسدة بكافة أشكالها داخل الإدارات العمومية، هذا في حالة تطبيقها بالشكل الملائم .

وبناء على ما سبق عرضه يوصي الباحثان بـ:

- ضرورة التفكير الجدي في إنشاء أقسام للمراجعة الداخلية في مختلف الإدارات العمومية، لما لها من نفع؛
- التوعية الإعلامية بمخاطر الفساد المالي والإداري؛
- نشر وتعميم آليات مكافحة الفساد، من خلال تفعيل دور الجامعات والمؤسسات العمومية والاقتصادية؛
- وضع تشريعات لمختلف القطاعات من طرف الدولة، و مراقبة الحالة الاقتصادية.

4 – المراجع:

1. S ,Aghamolki, **The impact of adminstrative corruption on conflic solving strategies(casse study: staff of agricultural banck qom**, journal of basic and applied sientific reaseash, 03 (07), 2013 . p 622.
2. O,Monisola, **Effect of internal audit on Puj,revention of Frauds,Errors and irregularities in Corporate organization**, Research journal of Finance and acounting,04 (19), 2013.
3. ا. ف، أحمد .**تفعيل نظم الرقابة الداخلية للحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري في الوحدات الخدمية دراسة نظرية تحليلية** .مجلة الإدارة والإقتصاد. ص 171 .2012 ,(72) 35 ,
4. أ. م،البيلي، **تقييم دور المراجعة الداخلية في الحد من الفساد في القطاع الحكومي بالجمهورية اليمنية "دراسة ميدانية"**، .ماجستير .جامعة المنوفية ،مصر، كلية التجارة ،جامعة المنوفية مصر، مصر :جامعة المنوفية.2014 .

5. ع. أ ،الخحيسي .**مدى مساهمة وظيفة التدقيق الداخلي في ظبط الأداء المالي والإداري في هيئات الحكم المحلي بقطاع غزة –دراسة ميدانية** .ماجستير في المحاسبة، .48 غزة فلسطين، كلية الإقتصاد والعلوم الإداريةجامعة الأزهر بغزة ، فلسطين.2013 .

6. ر. خ ،الخطيب .**الفساد الإداري والمالي ..المعضلة والعلاج تجارب بعض الدول** .مجلة رماح(04)، .ص 113 .2008

7. م. ص ،الرواق . .**إطار لتطوير المراجعة الداخليةفي ليبيا** .المجلة المصرية للدراسات التجارية، مصر، 39 (03)،2015 ،.ص 218

8. ي. خ ،الوائلي .**الفساد الإداري مفهومه ومظاهره وأسبابه** .مجلة النبأ(80)،.ص 04 .2006

9. س. س ،باعجاجة .**تفعيل دور المراجعة الداخلية في الأجهزة الحكومية :دراسة ميدانية بالمملكة العربية السعودية**.2012 .(46) 16 .

10. م. ض ،دراوسي .**فعالية وأداء المراجعة الداخلية في ظل الحوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري** .ملتقى حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري –جامعة محمد خيضر بسكرة . 2012، ماي 6،.(7

11. م. م،صفوت، **مدخل مقترح لتطوير نظم الرقابة الداخلية للحد من الفساد في الوحدات الإدارية الحكومية** .المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة ، جامعة عين شمس(04)،.ص 190.191 .2005

12. م،عبد العال .**القياس الكمي لخطر الفساد** .المجلة المصرية للدراسات التجارية، جامعة المنصورة، 34 (04)،.ص379

13. أ. م ،عفت .**محددات فعالية المراجعة الداخلية في الوحدات الحكومية المصرية –دراسة ميدانية** . ج .ا .مصر، (.Éd مجلة المحاسبة المصرية، كلية التجارة –جامعة القاهرة(02)،.ص 202 .2013

14. أ. ج.–خ،عنب، **فاعلية أجهزة التدقيق الداخلي في مكافحة الفساد الإداري والمالي – دراسة إستطلاعية تحليلية لآراء عينة من المدققين الداخليين العاملين في جامعة القادسية** .مجلة الدنانير(13)، .ص 465 .2018

15. م. ر ،غنيم .**محددات جودة أنشطة المراجعة الداخلية ودورها في مواجهة الفساد المالي :دراسة ميدانية في البيئة السعودية** .مجلة الفكر المحاسبي، جامعة عين شمس،.(2016).(03) 20

16. **متطلبات تحسين أداء التدقيق الداخلي لافي شركة نفط الجنوب**091894 2017

17. ص،محمد، **دور المراجعة الداخلية في تحسين كفاءة الأداء في مؤسسات القطاع الحكومي،دراسة حالة هيئة الموانئ البحرية** .ماجستير محاسبة، .8 السودان، جامعة النيلين، السودان، السودان.2009 .

18. م. منى كامل، **دور الإتجاهات المعاصرة للتدقيق الداخلي في الحد من الفساد المالي والإداري** .ن .ا . العراقيين، (.Éd مجلة المحاسب للعلوم المحاسبية والتدقيقية،(45) 23 ،.ص 190 .2016

19. م. أ.ميرفت، . **تقويم أداء وظيفة المراجعة الداخلية بالوحدات الحكومية في جمهورية مصر العربية، دراسة ميدانية** .المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، مصر2012 ،(4)،.ص 47.46

20. أ. ع ،ناصر . **دور التدقيق الداخلي في لامكافحة الفساد المالي ولإداري** .مجلة الدنانير(13)، 2018، 493.494 . ص

5 – الملاحق:

ملحق01: التكرارات والنسب المئوية لتوزيع العينة حسب المتغيرات الديمغرافية

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة
المؤهل العلمي	ليسانس	45	%75
	ماستر	15	%25
التخصص العلمي	محاسبة	22	%37
	مالية	30	%50
	أخرى	08	%13
سنوات الخبرة	أقل من 05 سنوات	09	%15
	من 05 إلى 10 سنوات	20	%33
	من 10 سنوات فأكثر	31	%52
	رئيس مصلحة	08	%13
	مقتصد	32	%53
	نائب مقتصد	08	%13
	أخرى	13	%21
المجموع		**60**	

ملحق رقم 02: التحليل الإحصائي الوصفي لفقرات محور أشكال الفساد المنتشرة في الإدارات العمومية.

	العبارات في الإدارة العمومية التي أعمل بها:	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	مستوى الاستجابة	الترتيب
1	حدث وأن تمت مخالفة القواعد والأحكام المالية المنصوص عليها من قبل الإدارات المركزية والمتعلقة بالموازنات العامة والتعليمات المالية العامة	4.03	0.578	% 80.6	مرتفعة جدا	03
2	حدث وأن تمت مخالفة القواعد الإدارية والوظيفية أو التنظيمية وانتهاك الواجبات الوظيفية من فبل الموظف العام أثناء تأدية مهامه	4.12	0.797	% 82.4	مرتفعة جدا	01
3	حدث و أن تمت مخالفة القواعد الأخلاقية والسلوكية التي تتعلق بالسلوك الشخصي وتصرفات الموظف العام.	3.92	0.742	% 78.4	مرتفعة	08
4	يتم الحصول على منافع مادية مباشرة أو غير مباشرة نتيجة لاستغلال	3.94	0.832	78.85	مرتفعة	07

	الوظيفة			%		
5	يحدث استغلال للمال العام والتصرف فيه بغير وجه حق.	4.07	0.811	%81.4	مرتفعة جدا	02
6	يستغل الموظفون أو المسؤولون الثغرات القانونية الناتجة عن كثرة تغيير القوانين والاستفادة منها في تحقيق مصالحهم.	4.02	0.801	% 80.3	مرتفعة جدا	04
7	سياسة توظيف موظفين جدد هي متحيزة وغير واضحة ولا تقوم على أساس الكفاءة والاستحقاق.	3.98	0.885	% 79.6	مرتفعة	05
8	يتم تعيين أقارب ومعارف كبار الموظفين والمسؤولين في الوظائف الهامة والمميزة	3.97	0.741	%79.4	مرتفعة	06
	إجمالي العبارات	**4.01**	**0.795**	**%80.1**	**مرتفعة جدا**	

المصدر: إعداد الباحثان إنطلاقا من بيانات الدراسة الميدانية

ملحق رقم 03 : التحليل الإحصائي الوصفي لفقرات محور لأسباب ودوافع انتشار الفساد في الإدارات العمومية.

	العبارات قد ترجع أسباب المخالفات والانتهاكات الصادرة عن الموظف العام إلى:	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	مستوى الاستجابة	الترتيب
1	إنخفاض أجور الموظفين في الإدارات العمومية وارتفاع تكاليف المعيشة	3.92	0.776	%"78.4	مرتفعة	06
2	غياب الوازع الديني والأخلاقي لدى الموظفين	3.87	0.786	%77.4	مرتفعة	07
3	غياب دور أجهزة الرقابة الحكومية في مراقبة أداء هذه الإدارات	4.15	0.795	%83.0	مرتفعة جدا	01
4	غياب مبدأ العقاب والثواب بالنسبة للعاملين في هذه الإدارات	4.05	0.718	%80.8	مرتفعة جدا	02
5	السلطات المطلقة الممنوحة لبعض المسؤولين في الإدارات العمومية	4.02	0.723	%80.3	مرتفعة جدا	04
6	التساهل مع بعض الموظفون والتستر عليهم والتغاضي عن انحرافاتهم	4.03	0.80	%80.6	مرتفعة جدا	03
7	قصور دور الإعلام في كشف وفضح الممارسات الفاسدة التي تحدث في الإدارات العمومية	3.99	0.952	%79.8	مرتفعة	05
	جميع العبارات	**4.00**	**0.792**	**%80**	**مرتفعة جدا**	

المصدر: إعداد الباحثان إنطلاقا من بيانات الدراسة الميدانية

ملحق رقم (04): التحليل الوصفي لعبارات محور الأثر المتوقع من إنشاء قسم المراجعة الداخلية في الإدارات العمومية

	العبارات وجود قسم للمراجعة الداخلية داخل الإدارة العمومية يسمح ب:	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	مستوى الاستجابة	الترتيب
1	التقليل من الأخطاء ومنع الغش وممارسات الفساد التي قد تحدث	4.08	0.874	% 81.6	مرتفعة جدا	02

2	فحص وتقييم صحة وملائمة نظم الرقابة الداخلية المحاسبية للإدارة العمومية	4.03	0.872	80.6%	مرتفعة جدا	04
3	ضمان دقة البيانات المستخدمة من قبل الإدارة وتوجيه السياسة العامة	4.07	0.706	81.4%	مرتفعة جدا	03
4	حماية الممتلكات والمال العام من السرقة والاختلاس وسوء الاستخدام	4.15	0.836	% 83.0	مرتفعة جدا	01
5	تحديد مدى توافق الإدارة العمومية مع القوانين والأنظمة والإجراءات والسياسات المالية	3.89	0.881	77.8%	مرتفعة	06
6	تقديم المساعدة الكاملة للجهاز الرقابي الحكومي ورفع مستوى الأداء في الإدارة العمومية	3.95	0.775	79.0%	مرتفعة	05

المصدر: إعداد الباحثان إنطلاقا من بيانات الدراسة الميدانية